مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات

الرباط في : 23/04/2019
رقم السؤال : 133 2

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول مآل مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،
على الرغم من الاهتمام الذي توليه الحكومة للاقتصاد الاجتماعي كأحد أهم المداخل لإنجاح ورش محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي عبر خلق فرص جديدة للشغل وتنظيم القطاع غير المهيكل، وبالتالي إدماج فئات عريضة من المواطنات والمواطنين في هذه المنظومة الاقتصادية، تبقى التدابير والاجراءات التي تقوم بها كتابة الدولة دون تحقيق النتائج المتوخاة في ظل غياب قانون يؤطر قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أوصى بسد الثغرة التنظيمية التي تُضعف من دور هذا القطاع الغني بإمكانياته المادية واللامادية، حيث دعا إلى خلق إطار قانوني يسمح بالتحديد الواضح لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
كما أن الحكومة أعلنت، في إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020، عن إعداد "مشروع قانون إطار يتعلق بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، وهو متضمن في البوابة الالكترونية للوزارة الوصية كأحد المشاريع المنجزة في إطار هذه الإستراتيجية.
وعليه، نسائلكن السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن تأخر إخراج "مشروع قانون إطار يتعلق بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" والذي يشكل إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020؟
وتفضلن السيد كاتبة الدولة المحترمة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

عبد الاله حفظي